

وزارة التجارة والصناعة - قطاع التجارة الداخلية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٤ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفوض»

باعتراض المازنة التخطيطية (التقديرية)

للغرفة التجارية لمحافظة المنيا عن العام المالى ٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

ال الصادر في ٢٠٠٢/١/٣١؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفوض بالاختصاص؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥٧ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية

لمحافظة المنيا الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٤؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنيا جلسة ٢٠٠٧/١١/١١

باعتراض المازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٨؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/١/٢٢؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد المازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنيا

عن العام المالى ٢٠٠٨ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ١٣٢٥٠٠٠ ج (فقط واحد مليون

وثلاثمائة وخمسة وعشرون ألف جنيه لا غير). وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ١٢٩٣٣٥١ ج

(فقط واحد مليون ومائتان وثلاثة وتسعون ألفاً وثلاثمائة وواحد وخمسون جنيهًا لا غير)

بفائض قدره ٣٦٤٩ ج (فقط واحد وثلاثون ألفاً وستمائة وتسعة وأربعون جنيهًا لا غير).

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية.

تحريماً في ٢٠٠٨/١/٢٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / حمزة البرى